

تحقيق

لا تتجاوز نسبة الإشغال في صالات السينما 3,4%، بحسب إحصائيات عام 2010. فقد بيعت 2,8 مليون تذكرة من أصل قدرة استيعابية تصل إلى 82 مليون مشاهد في السنة. أسباب تراجع نشاط هذا القطاع الاقتصادي كثيرة، بعضها ثقافي وبعضها الآخر طبقي؛ فسعر التذكرة يراوح بين 10 آلاف ليرة و15 ألفاً، ولا دعم مخصص للشباب والطلاب، فضلاً عن أن أقراص الـ DVD والستلايت متاحة بأسعار زهيدة جداً

سوق السينما: كعكة صغيرة

2,8 مليون تذكرة سنوياً بمعدل إشغال لا يتجاوز 3,45%

محمد وهبة

«AVATAR»، «2012»... وسواها من الأفلام حققت أرقاماً قياسية على شبائيك التذاكر في العالم في العام الماضي، وكانت أيضاً القاطرة الأساسية لقطاع السينما في لبنان، إلا أن ذلك لم يحجب الواقع المأساوي الذي تعانیه دور السينما المحليّة على صعيد نتائج أعمالها التجارية. فبحسب إحصاءات 2010، لم يتجاوز عدد التذاكر المباعة 2,8 مليون تذكرة، أي 3,4% من مجمل القدرات الاستيعابية للصالات العاملة فعلياً.

وبحسب عاملين في القطاع، هناك 91 صالة عرض منتشرة في مختلف المناطق اللبنانية، تبلغ قدرتها الاستيعابية نحو 19477 كرسيًا، لكن قدرتها الفعلية تبلغ 81 عرضاً في الأسبوع، أي 4212 عرضاً في السنة، ما يعني أن قدرتها الإجمالية الكاملة تبلغ 82 مليون متفرج يومياً. يعدّ معدّل الإشغال في صالات السينما اللبنانية متدنياً بكل المقاييس؛ فعلى سبيل المثال، يروي قدامى العاملين في شركات الإنتاج، أن مبيعات صالات السينما، على «أيام البرج في السبعينيات»، كانت تصل إلى 6 ملايين تذكرة سنوياً. حينها، كانت هناك 22 شاشة في لبنان، وصالة «أمبير - البرج» وحدها كانت تستوعب 1700 كرسي، وهناك 6 عروض يومياً يحضرها 5000 متفرج، أي أن نسبة الإشغال كانت 49%.

الأکید أن أيام البرج انتهت بلا رجعة؛ فمع تطوّر التكنولوجيا الجديدة التي تتيح للمشاهدين التفاعل إلى حدود الاندماج مع الفيلم وهو داخل

46,7%

مليون دولار

لم يدخلوا إلى السينما نهائياً وفقاً لإحصاءات «أراب آد» عن عام 2010، فيما هناك 64,4% يملكون اشتراكاً في الستلايت

1,2

مليون دولار

هي إيرادات دور السينما في لبنان من الإعلانات على شاشاتها، علماً بأنها تدفع 50% من إعلانات الأفلام في الوسائل الإعلامية



السينما للميسورين فقط! (مروان طحطج)

ألف تذكرة سنوياً؛ لأن الفقير الذي يشاهد الفيلم على قرص مقرر مع عائلته بكلفة تقل عن 2000 ليرة (باستثناء شراء آلة تشغيل الـ DVD) التي لا تتجاوز سعر أفضلها 60 دولاراً وتستعمل لسنوات طويلة، لن يكون قادراً على مشاهدة فيلم واحد أسبوعياً. فالكلفة على عائلة وسطية مؤلفة من 4 أشخاص هي بحدّ أدنى تبلغ 40 ألف ليرة (بلا المياه والعصائر والمشروبات الغازية والفوشار والشوكولا)، أما إذا كان الفيلم «ثلاثي الأبعاد» فتمنّ التذكرة يراوح بين 13 ألف ليرة و15 ألفاً... وقس على ذلك.

على أي حال، إن روما من فوق هي غيرها من تحت. فالخريطة السينمائية العامة تُظهر مستوى التركز ونسب الإشغال وربحية مرتفعة. ففي 2010 أصبحت الخريطة كالآتي:

– تستحوذ 3 شركات كبرى على العدد الأكبر من الرواد؛ فهناك سلسلة صالات «أمبير» في المرتبة

تقليص الطبقة الوسطى. الأرقام لا تكذب أبداً؛ الترفيه في لبنان أصبح محصوراً بطبقة «الميسورين»، أما الفقراء فلهم «جنة» الأفلام المقرصنة الرخيصة والستلايت شبه المجاني... وبحسب عاملين في العروض السينمائية، استحوذ التلفزيون في السبعينيات، على «القضية» الأولى من الحضرة السوقية للسينما، ثم جاء الفيديو كاسيت، وبعد ذلك «الأقراص الممغنطة». أما اليوم، فهناك الستلايت، وهو شبه مجاني في لبنان، لا بل إنه يبيّن الأفلام المقرصنة للمشاهدين في منازلهم من دون أي كلفة إضافية... هل يعني ذلك أن «شرعنة» بث الستلايت وإزالة الأقراص المقرصنة من الأسواق، يعيدان إلى السينما «ريادتها»؟

لا يحجم العاملون في السينما عن ذكر تأثير هذين العنصرين على مبيعات تذاكر السينما، ولكنهم يؤكدون أن الحدّ الأقصى لتحسين مبيعات التذاكر هو 20%، أي 560

أكثر. إلا أن الحالة اللبنانية تتجاوز هذه العوامل بأشواط بعيدة لتطال المناخ الثقافي برمته؛ فلم تعد أكثرية الشباب تهتم بهذا النوع من النشاطات الثقافية - الترفيهية، فيما تقلصت القدرات الإنفاقية لشريحة واسعة من المواظبين على ارتياد السينما إلى حدود مقلقة. لماذا تقلص عدد رواد السينما؟ هل المشكلة في صالات العرض؟ أم في نوعية الأفلام المعروضة؟ أم في أوضاع الناس وقدراتهم المالية؟ أم أنهم باتوا يجتذبون إلى وسائل ترفيه مختلفة؟

الأرقام تعبّر عن معاناة المجتمع وعن تحولاته الاقتصادية. علاقة المجتمع اللبناني بالترفيه تبدو متماهية مع الأوضاع العامة، حيث هناك فروق طبقية حادة. فالإحصاءات تؤكد أن 20% من السكان يستهلكون 50% من مجمل فاتورة الاستهلاك المحلي. إذا هي حتى السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتوحشة تصيب عالم السينما أيضاً، التي أدت إلى

منزله (شاشات كبيرة وتكنولوجيا 3D مثلاً)، فضلاً عن تنوع وسائل الترفيه المختلفة وتعدد خيارات المشاهدين والابتداعات السينمائية عبر الإنترنت وأقراص الـ DVD وغيرها، لم تعد السينما تتمتع بالجاهزية نفسها التي كانت قبل عقد من زمن أو

الـ MALL سند الزهر

لم يعد هناك مكان للسينما خارج الـ MALL. ففي الواقع، تظهر الإحصاءات أن الصالات الموجودة في المولات هي التي تحقق أعلى الأرقام، فالحصة السوقية في «سينما سيتي - سيتي مول» تبلغ 32%. وفي «غراند ABC - أشرفية» 21%... أما باقي الحصة فهي أقل من 8%



قطاعات

مصارف

2,1 مليار دولار زيادة الودائع في نيسان

أدوات حكومية تبلغ 106775 مليار ليرة، أي ما يوازي 60,7% من مجمل الميزانية المجمعة.

في المقابل، بلغت تسليفات المصارف للقطاع الخاص 47233 مليار ليرة، أي بزيادة قيمتها 575 مليار ليرة، مقارنة مع شهر آذار، وبزيادة قيمتها 1531 مليار ليرة مقارنة مع نهاية 2010. وقد بلغت الفائدة المثقلة على التسليفات المصرفية بالليرة 7,72%، أي أعلى قليلاً من الفائدة على سندات الخزينة التي بلغت 7,50%، فيما تبلغ الفائدة المثقلة على الودائع بالليرة 5,63%.

أما الفائدة على التسليفات بالدولار فقد بلغت 7,10%، والفائدة المثقلة على سندات اليوروبوندرز (سندات بالدولار) بلغت 7,88%، فيما الفائدة على الودائع بلغت 2,85%. علماً بأن الودائع بالدولار توازي 62,3% من مجمل الودائع المصرفية في نهاية نيسان.

(الأخبار)

زادت الودائع المصرفية خلال شهر نيسان 2011 بقيمة 2,1 مليار دولار لتبلغ 116,72 ملياراً مقارنة مع 114,62 ملياراً في نهاية آذار 2011، وقد نجم الجزء الأكبر من هذه الزيادة عن ارتفاع ودائع القطاع الخاص المقيم بنحو 1,262 مليار دولار.

وبحسب إحصاءات جمعية مصارف لبنان، ارتفعت الميزانية المجمعة للمصارف خلال نيسان 2011 بقيمة 1976 مليار ليرة، لتصبح 201700 مليار ليرة مقارنة مع 199724 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق، و 194355 مليار ليرة في نهاية عام 2010.

واللافت في بنود الميزانية المجمعة، أن حجم توظيفات المصارف لدى القطاع العام بات مرتفعاً جداً، ففي نهاية نيسان 2011، ارتفعت ودائع المصارف لدى مصرف لبنان إلى 63982 مليار ليرة، فيما بلغت قيمة توظيفات المصارف في سندات الخزينة 42793 مليار ليرة. وهذا يعني أن مجموع توظيفات المصارف في

أونصة الذهب إلى 1600 دولار

1539,95 دولاراً في بورصة نيويورك أول من أمس. أما سعر النفط الخام، فبلغ 94,1 دولاراً في بورصة نيويورك أمس، فيما ارتفع الخام الأوروبي «برنت» إلى 110,8 دولاراً، مسجلاً ارتفاعاً طفيفاً، حيث يبقى المستثمرون يترقبون التطورات في ما يخص خطة إنقاذ اليونان من مالية عامة متدهورة، في ظل تراجع سعر صرف الدولار، الذي يدفع التجار إلى طلب الخام نظراً إلى أن سعره يصبح أرخص. ويستعد ستيفارت ستيلي أن تتراجع أسعار خام النفط، «برنت»، بنسبة كبيرة عن المستويات الحالية. ويقول: «لا أعتقد أننا سنواصل بهذا المعدل... أعتقد أن السوق تميل إلى الارتفاع بسبب الاضطرابات السياسية... لكن الطلب الأساسي لا يبنى بمناخ داعم للأسعار بدرجة كبيرة». ووفقاً لبيانات «رويترز»، ارتفع سعر برميل «برنت» إلى أعلى مستوى هذا العام فوق 127 دولاراً. وقد تراجعت منذ ذلك الوقت.

(الأخبار)

فيما تستمرّ العواصف المالية في أوروبا، حيث يبرز العديد من بلدان القارة العجوز تحت أعباء كبيرة، تبدو أسواق السلع الأولية متجهة صعوداً، وبالدرجة الأولى الذهب، الذي يُتوقع أن يصل سعر أونصته إلى 1600 دولار خلال العام الجاري، بحسب توقعات المجموعة المالية العملاقة «Citigroup».

ويقول رئيس قسم السلع الأولية في المجموعة، ستيفارت ستيلي: «أعتقد أننا سنرى نمواً سنوياً بنسبة تراوح بين 15% و20% في الاستثمارات المخصصة للسلع الأولية خلال العامين المقبلين... وهذا توقع متحفظ»، ما يعني أن معدّل النمو قد يكون أعلى من ذلك.

ولفت الخبير، الذي نقلت توقعاته وكالة «رويترز»، إلى أن «المؤسسات الاستثمارية كلها تتحدث عن زيادة استثماراتها في السلع الأولية». وسجل سعر أونصة الذهب (28 غراماً) سعراً قياسياً في العام الجاري بلغ 1576,2 دولاراً، ويوم أمس، بلغ السعر 1546,5 دولاراً، بعدما أغلق على